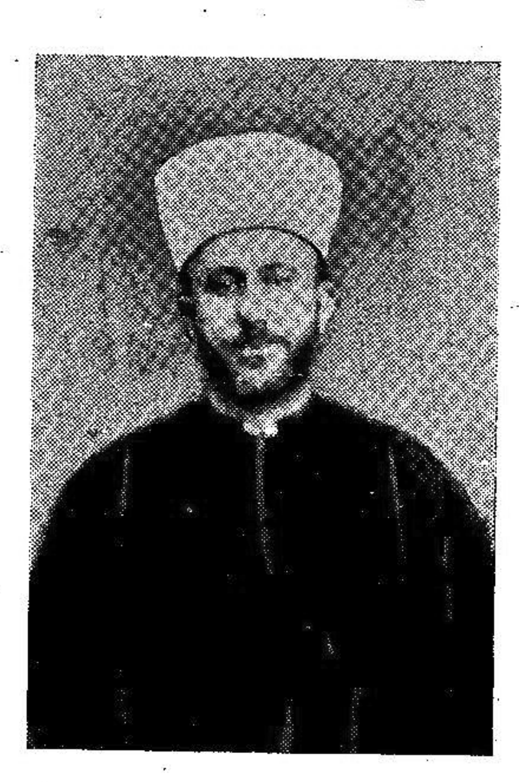
سنة ١٩٢٣

عمارة المسجد الاقصى — السماح للوالدة بالعودة الى مصر
الحكم ضدى فى قضية الاوقاف — بين مؤلفاتى وعضوية البرلمان — شئون مختلفة

عمارة المسجد الاقصى : فى يوم ٩ فبراير علمت بحضور مفتى القدس السيد محمد أمين الحسينى ، رئيس المجلس الأسلامى الأعلى ؛ وكنت تعرفت به في القدس عند زيارتى لها فى العام الماضى ؛ وهو شاب يبلغ الثلاثين من العمر تقريباً ، ذكى يتحدث بعقل ورزانة ويعرف التركية



السيد محمد أمين الحسينى
رئيس المجلس الأعلى الأسلامى ومفتى القدس

وقد توجهت إلى فندق الكونتنتال لزيارته فلم أجده ، وتركت له بطاقتى

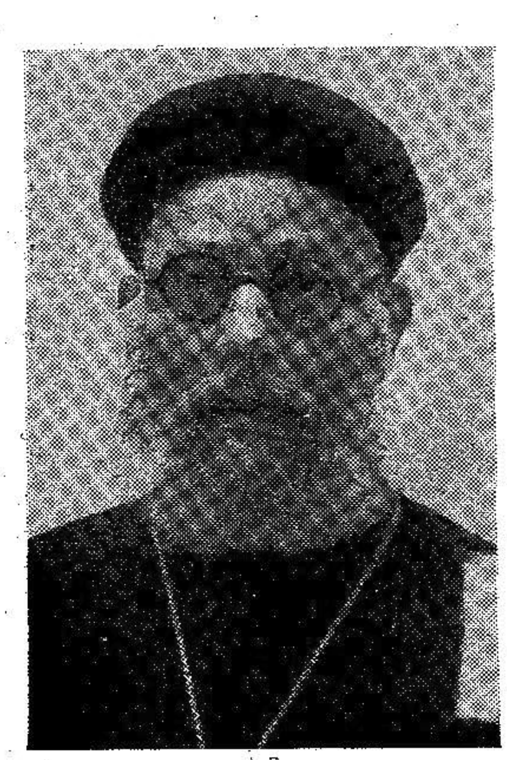
وفى يوم ١٣ دعيت عند السيد عبدالحميد البكرى لتناول الشـاى فى حفلة أقامها تكريماً للمفتى، وكان معه كمال بك المعمارى التركى الشهير . المكلف هو ومن معه من المهندسين الأتراك بترميم قبتى المسجد الأقصى والصخرة ، والحاج سعيد بك الشواء عضو المجلس الأسلامى الأعلى ومدير بلدية غزه سابقاً ، وخليل افندى سكاكينى ، وعادل افندى جبره مدير المكتب الأقصى ، والشيخ محمد بخيت ، والقمص بولس غبريال ، وغيرهم .

وعلمنا أن الغرض من حضور الوفد الفلسطينى جمع إعانات للقيام بالتعمير المطلوب ، الذى تبلغ نفقته مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات .

وفي ١٥ منه حضرت حفلة غداء أقامها أحمد زكى باشا للوفد ، وكان معنا شيخ الأزهر ، والمفتى والشيخ محمد بخيت ، والسيد عبدالحميدالبكرى، والسيد رشيد رضا وسليمان شفيق باشا وزير الحربية السابق فى تركيا ، وتناقشنا فيما يجب عمله لجمع التبرعات المطلوبة ؛ وتقرر أن أعرض الأمر على الأمير محمد على ، وألتمس رياسته للهيئة التى ستتشكل لجمع الاعانات ، وأن يقدم الوفد لسموه غداً بواسطة السيد عبد الحميد البكرى والشيخ بخيت .

وفي يوم ١٦ قابلت الأمير ، وعرضت عليه المسألة فقبل مبدئياً ؛ على أن يستطلع رأىاللورد اللنبى . ثم حضر الوفد الفلسطينى وقدمه السيد البكرى والشيخ بخيت لسموه ، ودار الكلام فى الموضوع ، فأظهر ارتياحه وقبل بتحفظ ، وقال : إنه عند ابتداء العمل يسافر مع اللجنة التى ستتشكل إلى الوجه القبلى لجمع التبرعات . ويطلب من سمو الأمير عمر طوسن أن يقوم بهذا العمل فى الاسكندرية والوجه البحرى ؛ فخرج الوفد شاكراً لسموه ، مستريحاً لما بذلته من المساعى .

وفى يوم ١٩ دعوت الوفد لتناول الشاى ، ومعه السيد البكرى والشيخ بخيت والسيد رشيد رضا وزكى باشا ، والقمص بولس غبريال . رئيس الكنيسة القبطية بحارةالروم ومندوب البطريركية والأستاذ نسيم صيبعة ، وابرهيم بك نجار صاحب « لسان العرب » .



القمص بولس غبريال

وفي يوم ٢٠ انعقد مجلس إدارة الرابطة الشرقية ودارت المناقشة حول المساعى التى قمت بها لدى الأمير محمد على ، فتقرر اعتماد هذه المساعى من الجمعية .

وفى يوم ٢٥ قابلت الأمير بناء على طلبه فى نادى محمد على ، فأخبرنى أنه حظى بمقابلة جلالة الملك فؤاد ، وعلم منه ما دار بينه وبين مفتى القدس من الحديث حول جمع التبرعات ، فلاحظ جلالته أن الوقت غير مناسب للبدء بهذا العمل نظراً للازمة الاقتصاديه ؛ ثم قال للامير : إنه لم يكن

يعلم أن الوفد الفلسطيني طلب من سموه أن يرأس لجنة الاكتتابات ، بل علم أنه لجأ إلى الشيخ محمد بخيت . فسألت الأمير عما إذا كان الملك يكره الشيخ بخيت ؛ فقال بالفرنسية مامعناه : « نعم له ثأر عنده » .

وبعد أن تركته قابلت الوفد ، وأخبرته بما كان بين الملك والأمير ، فتقرر أن يزور المفتي اللورد اللنبي ، ويخبره بما حصل .

ولما قابله قال له : « الحقيقة أن الملك مشغول الفكر الآن بالحالة السياسية ، والأفضل الانتظار حتى تشكل الوزارة (١) . أما الأزمة المالية فلا عبرة بها ؛ ثم أوصى المفتي أنه عندما يعلم بتشكيل الوزارة يكتب إلى اللورد ، وهو يقابل الملك وينهى المسألة .

وفي يوم ٢٧ سافر الوفد الفلسطيني ، فودعه على المحطة كثير من أعضاء مجلس الرابطة الشرقية ، وغيرهم .

وفي يوم ١٠ يونيو عاد مفتي القدس لاعادة الكرة فيما يختص بجمع الاكتتاب فنصحت له بأن يسير حسب رغبات جلالة الملك ؛ فيبدأ بالكلام مع الوزارة ملتمساً أن يكون العمل تحت رعاية جلالته ، على أن يعين هو اللجنة التي تقوم بالعمل في الوقت الذي يختاره . بحيث لاتكون هناك صلة بين المشروع ، وبين البكري ، أو الشيخ بخيت أوصاحب المذكرات ، وذلك أدعى إلى رضاء جلالته .

وقد رافقته فقدمته لرئيس الوزراء ، فتكلم معه حسبما اتفقنا ، ووجد منه عطفاً على المشروع ، وقال : « إن اللورد اللنبي حادثه في هذا الصدد ، وأنه سيعرض الأمر على جلالة الملك ويحبذه » .

وفي يوم ١٢ منه اجتمع مجلس إدارة الرابطة الشرقية ، وقرر المساعدة في جمع الاكتتابات ، سواء باشتراك بعض أعضاء الرابطة في اللجنة التي سيأمر الملك بتشكيلها ، أو بتخصيص هيئة من الأعضاء لتعمل على انفراد .

وفي يوم ١٤ منه قابل المفتي سعيد ذوالفقار باشا كبير الأمناء ، فوعد بالمساعدة لدى جلالة الملك ، وقد قبل جلالته رعاية المشروع ، وتقرر ابتداء العمل في الخريف القادم .

وبلغت التبرعات ٣٠٦ جنيهات و ٨٦٠ مليما . وبعد ذلك تبرع جلالة الملك فؤاد بمبلغ خمسة آلاف جنيه وتبرعت وزارة الاوقاف بخمسة آلاف أخرى .

---

(١) بعد سقوط وزارة ثروت باشا

السماح للوالدة بالعودة الى مصر : فى يوم ٩ ابريل حضر إلى منزلنا الأمير محمد على ، وتكلم مع حرمى فى ارسال خطاب من السيدات المصريات إلى اللورد اللنبى ، بشأن عودة دولة الوالدة ، يتلخص فى أن الأحكام العرفية هى التى تمنع عودتها ؛ ولذلك يطلبن وساطة جنابه لرفع هذا القيد ، وتذليل الصعوبات ، التى ربما تعوق رجوعها

فحررت هذا الخطاب بالفرنسية ، وأطلعت عليه شكور باشا ، وطلبت منه كتابته على الالة الكاتبة . ولكن السيدات عدلن عنه ، وقررن إرسال رسالة باللغة العربية يطلبن فيها تحـــديد ميعاد لمقابلة اللورد للتكلم معه فى الموضوع ، ووقعته السيدة شريفة هانم رياض

وحتى يوم ١٨ منه لم يرد الرد . وقد اتفق أن كان شكور باشا فى هذا اليوم عند مستر كار سكرتير اللنبى ، فسأله عما إذا كان اطلاق سراح أعضاء الوفد المعتقلين في قصر النيل قد أحدث أثراً طيباً عند المصريين ؟ فأجابه الباشـا بالايجاب . ثم أظهر المستر كار امتعاضه من تمسك السراى بمسائل غير هامة .

ففهم شكور أنه يعنى بذلك توقفها عن الاذن لوالدة الخديو بالرجوع ، فقال كار : « نعم إننى أعنى ذلك ، لأن اللورد قابل الملك موفداً من قبل حكومته التى لاترى مانعا في عودة دولتها، وطلب منه أن يوضح أسباب عدم السماح لها بالعودة فأجاب الملك ، بأنه يرى الأفضل الانتظار حتى يعلن الدستور وينعقد البرلمان تحضر فى شهر ديسمبر ، وكان الأصوب أن يقابل طلب حكومة انجلترا بالقبول »

فقال شكور باشا : إنه على استعداد للكلام مع السراى فى هذا الشأن ، فسمح له كار بذلك ، وتوجه فى يومه إلى السراى، فأقنع سعيد ذا الفقار باشا بأن الأصوب السماح لدولتهـا بالعودة الان ، لأنه حين يعلن الدستور لا يكون هناك مانع من رجوعها ؛ فلا يكون للسراى رأى فى ذلك . فوعد بالتكلم مع الملك فى هذا الشأن .

وقد أعلمنى شكور باشا بمسعاه فشكرت له

وفى يوم ١٩ ابريل تمكن سعيد ذوالفقار من اقناع الملك بهذا الرأى، فأرسلت السراى برقية للوالدة بذلك . وأرسلت باسمى واسم حرمى برقيـة لدولتها بالتهنئة ، وأعلمت الأمير بمساعى شكور باشا

[illegible] (١)

الحكم ضدى فى قضية الأوقاف : ذكرت فى سنة ١٩١٦ ما نمى إلى من الأخبار وأنا فى تركيا عن رفع قضية ضدى من الأوقاف السلطانية .

وأذكر هنا تفصيلا لهذه القضية من مبدئها إلى نهايتها . ذلك أنه فى أواخر سنة ١٩١٤ عينت الأوقاف اثنين من موظفى المالية ، وهما جورج بك طلاماس والمسترجون هلبرت لفحص أوراقها ، فاتضح لهما أن هناك أموالا سحبت لانفاقها فى وجوه خيرية ، ولكنها صرفت فى وجوه أخرى . فتولت النيابة التحقيق ، وكان المحقق هو محمد زكى الابراشى أفندى (باشا) فأتم تحقيقه ولم يجد شيئاً فى مكتبى بعابدين ولكنه وجد فى منزل أحمد بك صادق وكيل الأوقاف الخديوية سندات بالمقادير التى صرفت باسم الفقراء ، بينما ذهبت فى وجوه أخرى . فقدم القضية إلى محكمة مصر الابتدائية فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ . ونظراً لوجود صالح أجنبى فى القضية ، وهو الحارس القضائى على أموال الخديو فى الخاصة الخديوية معيناً من البنك العقارى الذى يداين دائرة عباس ، فقد حولت القضية إلى محكمة مصر المختلطة ؛ وكان ذلك عقب صدور أحكام بالبراءة من المحاكم الأهلية فى قضية أقيمت على خيرى باشا مماثلة لقضيتى ؛ وكانت الأوقاف تطالبنى بالتضامن مع الخديو بمبلغ ٧٨٠٦ جنيهات و ٩٦١ مليما وقد حجزت على أموالى المودعة فى بنك دى رومه وقدرها عشرة آلاف جنيه تقريبا دون الحجز على أموال الخاصة الخديوية


زكى الابراشى باشا

وكانت وقائع الدعوى كما يأتى : « أننى كنت أودع باسمى المبالغ الخاصة بالديوان ليتسنى لى صرفها كما أشاء » « وأننى صرفت المبالغ التى رفعت بها الدعوى دون إذن من الخديو لعدم وجود أوامر كتابية منه بذلك » « وأن تحقيقات النيابة تثبت أن البيانات التى فى أذون الصرف غير حقيقية »

وقد رد وكيلى عن النقطة الاولى بأن المبالغ المودعة في المصارف على قسم ين:

الاول . وهو رءوس الاموال ، وهذه مودعة باسم الاوقاف ، والثانى وهو فوائد رءوس الاموال؛ وقد أودعت بأسمى كرئيس للاوقاف ؛ وذلك كراهة لان يظهر أن الأوقاف تتعامل بالفوائد المحرمة شرعاً ؛ وقد جرى هذا العرف من قبلى . وعن النقطة الثانية ، بأنه لم يكن يتصور أن أتأخر عن صرف المبالغ حتى يصدر لى أمر كتابى من الخديو ، لأن العادة جرت بأن تكون هذه الأوامر شفوية ، وحسبى أننى كنت أتأكد من الخديو نفسه أنه أمر بصرف المبالغ . وعن النقطة الثالثة بأنه لم يكن من المتيسر أن أتجسس وأستقصى عن المبالغ التى تصرف لأعرف مواضع صرفها ، وأتأكد من أنها صرفت فى وجوهها ، ووظيفتى لاتسمح لى بذلك ، وما أنا إلا وكيل عن الخديو (الناظر) وله كل الحرية فى صرفها .

وكان هذا الدفاع أمام المحكمة الابتدائية يوم ٨ مارس سنة ١٩٢١ ، ولكنها حكمت ضدى بأن أدفع مبلغ ٤٥٥٦ جنيهاً ، وعلى الخاصة وحدها بدفع مبلغ ١٣٥٠ جنيهاً مع دفع فوائدها باعتبار ٥ فى المائة من وقت رفع الدعوى . وبرفض طلبى الرجوع منى على الخاصة الخديوية ، وبدفع مصاريف الدعوى و ٨٠٠ جنيه لمحامى الأوقاف .

وقد استأنفت هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة .

وفى يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٣ كان موعد المرافعة أمامها ، فترافع أولا محامى الأوقاف ، ثم أعقبه مستر بادوا محامى الخديو ، ثم ترافع عنى البستانى بك ، وأخيراً وقفت فقلت : إن محكمة الاستئناف قررت أنه لايمكننى أن أعصى أوامر الناظر (الخديو) على شرط ألا أقوم شخصياً بعمل لايجوزه القانون ، وهذه النقطة على ماأظن هى أساس القضية ، والأستاذ البستانى فند أقوال الأوقاف فى هذه النقطة ، وقال إن الدليل على أن الأوقاف لم تكن مقتنعة بأننى تداخلت فى أمور لايجوزها القانون ، أنها طالبتنى مدنياً فقط ، وطالبت خـــيرى باشا المدير الذى سبقنى فى الأوقاف جنائياً مع أن القضيتين متشابهتان تماماً ؛ ولا شك أن المحكمة تحب أن تعرف ماهو سبب هذا الاعتقاد ، فلو كان عفيفى باشا خلفى فى هذا المنصب على قيد الحياة لأعلمكم . ولكن لعدم وجوده اسمحوا لى أن أعرفكم به .

فى مايو سنة ١٩١٤ عندما كنت أرافق عائلتى المسافرة من الاسكندرية إلى الاستانة قابلت السلطان حسين كامل فى القطار ، ودار الحديث عن أعمال الأوقاف الخديوية ، فقال لى : « ياشفيق أظن أنه تجرى أعمال عندك بدون علمك » ، فدهشت

لهذا الكلام ؛ لأنه حينما كان يصدر لى أمر من عباس وفى الغالب عن طريق أحمد بك صادق بصرف مبلغ لتوزيعه بمعرفته وهو وكيلي ، كنت أرجع لسموه لأتأكد من صحة الأمر، وعندها فقط كنت أصرفه بحسن نية . فكلام السلطان حسين لى يثبت أنني كنت بعيداً عن الألاعيب التى لا يجيزها القانون . وهو السلطان حسين ولا شك الذى أمر عفيفى باشا بألا يطالبنى إلا مدنياً

« وإننى ابن موظف شغل مناصب هامة ، فكان فى عهد الخديو اسماعيل باشا رئيساً لقلم العرضحالات فى السراى ، ثم انتقل إلى إدارة المالية المصرية ، ولكن لما عين على رأس هذه النظارة اسماعيل صديق باشا لم يلبث أن استقال، لأنه لم يشأ أن يوافق على أعمال رئيسه ، فلو أطلع ولده على أى شك فى إدارة المصلحة التى كان يديرها ما تأخر لحظة عن اتباع خطة أبيه

« إن لى فى خدمة الحكومة ما يزيد على الاربعين عاماً ، أديت فيها الديوان الخديوى ثم الأوقاف قبل أن أنتقل إلى الأوقاف الخصوصية ،وإننى مرتاح الضمير من ناحية أعمالى ، لأننى أحس بأننى قمت بواجباتى بكل صدق وأمانة ، ولذا أرفع صوتى قائلا : إنه في هذه المدة الطويلة لم يجسر أحد أن يدعي علي فى نزاهتى أو إدارتى اللهم إلا الأوقاف الملكية ، والآن وقد اتضح لها كل شىء فأرجو أن تحنى رأسها أمام الحقيقة وتوافقنى على طلباتى .

« وعلى كل حال فاننى أنتظر من محكمة الاستئناف آخر ملجأ للعدالة ، لا رفض دعوى الأوقاف فقط ، بل أيضاً الحكم عليها بتعويض لى نظير الضرر العظيم الذى نالنى من جراء حجزها على مالى بدون حق فوق الثمانية الأعوام » وقد أجلت الجلسة بعد ذلك للنطق بالحكم

وفى يوم ١٢ يونيو أخبرنى البستانى بك تليفونياً أن النائب العام للمحاكم المختلطة تشرف بمقابلة جلالة الملك ، وأنه يظن أن لهذه المقابلة علاقة بموضوع قضيتى

وفى يوم ١٦ قابلت شكور باشا ، وأعلمته بهذا الحديث ، فأشار على بالذهاب إلى مقر المندوب السامى ، والتكلم مع أحد السكرتيرين فى الموضوع . وقد حدث فعلا أننى قابلت السكرتير الشرقى ، وأخبرته بما يجول فى خاطرى، وبتخوفى من هذه المقابلة ، ورجوته -إن لم يكن هناك مانع- أن يستفهم عن سبب تأخر النطق بالحكم فوعدنى بذلك

وبعد هذا قابلت مرزباخ المحامى، فقال لى : إن هذه القضية من القضايا الهامة ومعلوم أمرها للمستشارين ، وإنه ظهر من كلام المستشار فامباس معه ، ان تيار الأفكار في صالحى، فاطمأننت قليلا

وفى يوم ٢١ يونيو أصدرت المحكمة حكمها وهو مبنى على الحيثيات الآتية :

« حيث ان شفيق باشا كان مديراً للأوقاف الخصوصية الخديوية فكان يلزمه أن يتحقق من أن المبالغ المنصرفة دفعت فى أعمال الخير

« وحيث ان مسئولية الخاصة واقعة عليها بناء على الحكم الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٢١

حكمت المحكمة بمسئولية الخاصة وشفيق باشا بدفع مبلغ ٢٠٢٥ جنيهاً بالتضامن ، مع دفع الفوائد ابتداء من رفع الدعوى أى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ »

وقد كان لهذا الحكم وقع سيء شديد الأثر فى نفسى

بين مؤلفاتى وعضوية البرلمان : فى يوم ١٣ مايو دعوت للافطار بعض معارفى من أهل منشية الصدر والقبة من العمد والمدرسين وغيرهم حسب عادتى كل عام .

وبعد تناول الطعام وقف احمد بسيونى عمدة حدائق القبة ، وطلب من الحاضرين أن يضموا أصواتهم الى صوته فى أن أرشح نفسى للبرلمان ، لأننى لم أقبل الترشيح حتى الآن على الرغم من أن بعض كبراء الحى أمثال شكور باشا دعونى الى ترشيح نفسى . فوافقه جميع الحاضرين وألحوا على فى القبول ، فشكرت لهم هذه الثقة وقلت: إننى ازاء هذا الالحاح سأفكر فى الأمر؛ ثم تكلموا فى تنظيم لجنة للقيام بعمل الدعاية اللازمة ، وقرءوا الفاتحة على ذلك ثم انصرفوا .

وفي يوم ١٩ منه زرت الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر الأسبق مهنئاً بالعيد، وأطلعته على ماقاله بعض أهل الحى لحبذ اقتراحهم ، وألح على بقبوله ، وذكر أنه موافق عليه ، وقد فكر فيه من قبل ، وأشار على بعض من حضر عليه للمعايدة بذلك .

وفى يوم ٢٠ منه عيدت على مصطفى بك الديب فى مصر الجديدة ورويت له ماحصل من أهل الحى ومن الشيخ حسونة، فعرفنى أنه عضو فى لجنة الوفد الانتخابية في مصر الجديدة ، وأنه سيجس نبض من معه فى ترشيحى .

وفي يوم ٢٣ منه حضر إلى وقال : إن اللجنة اجتمعت ودار الكلام فيمن

يرشحونه ، فقال : إنه يرى فى قسم الوايلى ثلاثة أشخاص جديرين بالانتخاب ، وهم حسن حسيب باشا ، ومحمد شفيق باشا ، واحمد شفيق باشا ، فوافقوا بالاجماع ؛ ثم انبرى منهم اثنان فأثنيا على ، وقالا : إننى مجرب وسوابق حسنة ولى دراية بالتاريخ وأجيد اللغة الفرنسية .

وفي يوم ٣ يونيو زرت الوفد فى بيت المصرى بك السعدى ، وتكلمت مع على بك الشمسى في موضوع ترشيحى عن قسم الوايلى ، فقال: إنه سيسجل اسمى فى سجل المرشحين من قبل الوفد لعضوية مجلس الشيوخ ، لأن الترشيحات لمجلس النواب قد انتهت .

وأخيراً راجعت نفسى ، فوجدت أمامى عملا تاريخياً أهم بالقيام به ، وهو إصدار حوليات مصر السياسية ، واخراج «مذكراتى فى نصف قرن » وأن هذا العمل التاريخى يتطلب منى أن أقف على الحياد بين الأحزاب المختلفة لأتفرغ للحقيقة وحدها ، بينما ترشيح نفسى لعضوية البرلمان ، سيعرضنى للانغماس في الحزبية .

فكان أمامى أن أوازن بين مؤلفاتى وعضوية البرلمان ، فاخترت الأولى وعدلت عن الترشيح .



السيد مصطفى الادريسى

شئون مختلفة :

تعرفي بالمستر كراين الأمريكى : في أواخر سنة ١٩٢٢ دعيت لتناول الشاى عند السيد عبد الحميد البكرى ، وكان من بين المدعوين المستر كرين سفير أمريكا فى الصين سابقاً ، وقد تعرفت به فى السنة الماضية عند السيد نفسه ، وكنت وعدته بأن أحصل له على توصية للامام الأدريسى ليتمكن من زيارة العسير فى طريقه الى زيارة بن السعود والامام يحيى ، ثم دعوت الحاضرين لأخذ الشاى عندى فى أول يناير الحالى ، وكان من بين المدعوين السيد

مصطفى الأدريسى، فتعرف بالمستر كرين ووعده بالتوصية ، كما أنه تعرف بسليمان شفيق باشا ناظر الحربية العثمانية سابقاً والذى هو ضيفى الآن بمصر ، وله معرفة تامة بالبلاد العربية السابق ذكرها ، فضلا عن البصرة والعراق ودمشق وسوريا ، وقد تم الاتفاق على أن يرافق المستر كرين ، وتقرر أن تكون الرحلة فى سبتمبر القادم لأنه وقت ملائم .

وقددعانى المستركرين مع سليمان شفيق باشا والبكرى والتفتازانى والدكتور رضاتوفيق الفيلسوف التركى لتناول الغداء فى فندق مينا هاوس ، وقد أهديت له مجموعة مقالاتى في جريدة الليبرتيه .


الدكتور رضا توفيق الفيلسوف التركى

وفىيوم ١٠ يناير سافر لزيارةالحجاز

وفى يوم ٢٤ رجع من رحلته بعدأن قابل ملك الحجاز ، فحضر لزيارتى مودعاً قبل سفره الى الأستانة :

مشروع اقتصادى : عرفت من السيد مصطفى عبد العال الأدريسى وهو ممثل صاحب العسير في مصر أنه يهتم منذ السنة الماضية بمسألة معدن البترول فى جزيرة فرسان أمام الحديدة التابعة لعسير ، وقد تقدمت له جملة عطاءات من ثلاث شركات انجليزية ، فاختار أحسنها، وهو مقدم من أحد الأنجليز بمصر وآخر بانجلترا ، وقد قرأنا شروط العطاء معاً ؛ ولاحظت على بعض المواد ، وهى تتلخص فى أن المستر باركر الأنجليزى بالأصالة عنه وبالنيابة عن آخر فى لندن طرف أول ، والسيد مصطفى والسيد الأمامالأدريسى طرفاً آخر، يطلبونأخذ امتياز معدن البترول وما يوجد من المعادن الأخرى فى جزيرة فرسان لمدة خمسين سنة ، ولهم الحق فى مد هذه المدة خمسين سنة أخرى عند اتفاق الطرفين ، وقبل مضى المدة الأولى بسنة واحدة . وأن كل الأدوات اللازمة للعمل لايؤخذ عنها جمرك ، وأن الأرض تبقى فى ملكية الأمام ، وعليه أن يحمى العمال بحراس فى نظير ثلاثة آلاف جنيه سنوياً

تدفع مقدماً ، وله أن يعين مأموراً ليقيد فى دفتر خاص الصادر من المعادن ، وأن يخصص مندوباً لحضور الجمعية العمومية ، وبحث ميزانية الشركة أو الشركات التى يؤسسها طالبا الامتياز، وذلك على مصاريف الشركة ، وللامام الحق في ربع الأسهم مجاناً ، وللاهالى أن يكتتبوا بعشرة فى المائة توضع تحت تصرف السيد مصطفى .

وكانت ملاحظاتى ، خاصة بأن الشروط لاتبين الجهة التى تحسم الخلاف إذا وقع بين المتعاقدين ، ولم تحدد المدة التى في خلالها يبتدىء العمل ، ووعدته أن أتكلم مع بعض الماليين الأمريكيين الذين سيفدون إلى مصر قريباً ، بواسطة سفير أمريكا وكان الأمير محمد على قد وعدنى أن يقدمنى له مع توصية منه . ولما قابلته وحادثته فى الموضوع قال لى : إن مدير شركة البترول الأمريكية قدم إلى مصر ثم سافر إلى فلسطين وسيعود لمصر فى ١٤ مارس فأقابلك معه .

ولكن هذه المقابلة لم تتم ، وأهمل المشروع كله بعد ذلك بسبب بسط نفوذ ابن السعود على بلاد الأدارسة .

أسرار عن مسألة طابه : ورد ذكر هذه المسألة فى القسم الأول من حكم عباس وفى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ أخبرنى عزت باشا العابد أنه كان قد بلغ الأنجليز أن الدولة ستحدث تعديلا فى الحدود بين مصر وفلسطين نظراً لما كانت تنويه من إعطاء امتياز للألمان بأنشاء سكة حديدية فى فلسطين ، فأوعزت لندن إلى كرومر أن يستعلم من الغازى مختار باشا عن ذلك فأجابه بخشونة قائلا : « وهل الدولة العلية غير مستقلة ؟ ـ أو ليس لها الحق فى عمل ماتريد »

وعندئذ انتقلت المخابرات إلى الآستانة . وقد وافق عزت باشا العابد ، وزكى باشا مشير الطوبخانة ورضا باشا السر عسكر على جعل رأس محمد الحد الفاصل بين البلادين .

ولكن أبا الهدى الصيادى ويوسف رضا باشا رئيس قومسيون أسكان المهاجرين وكان ميالا للروسيا ، أرسلا تقارير سرية للسلطان عبدالحميد ، بأن رأس « محمد » رمز معناه أن محمد رشاد الخامس سيقتسم الحكم مناصفة مع جلالته ! فذعر عبد الحميد لهذا ! وحنق على عزت باشا ومن معه .

الملك فؤاد لايأذن لى بالمقابلة : فى يوم ٢٩ سبتمبر عدت من الآستانة إلى

الأسكندرية فذهبت إلى سراى رأس التين ، وطلبت من التشريفاتى النوباتجى أن يحدد لى ميعاداً لمقابلة جلالة الملك

وفى يوم ٣ اكتوبر تكلمت تليفونياً مع سعيد ذى الفقار باشا فى هـــذا الموضوع ، فقال: إن جلاله الملك مشغول كثيراً ، وسألنى عما اذا كنت قد سافرت الى القاهرة بعد عودتى من الأستانة، فقلت لا . فأجاب: حينئذ يمكنك السفر وعند رجوع جلالته لمصر سينظر فى طلب المقابلة

وبعد ذلك لم يأتنى خبر !

وقد علمت من مصدر أثق به نقلا عن الملك انه قد وصل الى علمه اننى أقوم بدعاية لعباس فى جمعية الرابطة الشرقية (سيأتى فصل خاص بها فى ملحق)